بمقدار نقص من الاول ويحصل عدد آخر غير متناه اكثر من الاول لا محالة لصيرورة
كل واحد من احاد العدد الاول عددا اشتملا على عدة احاد من العدد الثاني كالشهور
من الزمان وكذا في الالوف مع المآت ولو اعتبرنا في الحركة مثل ما اعتبرنا في الزمان
وزوال الاتساق المذكور منها لامكنت الزيادة على غير المتناهي في الحركة ايضا
فثبت بهذا التقرير ما ابهم هذا القائل ووضح الفرق بين الحركة وبين الشهور
والسنين والمآت والالوف المتصاعفة ويمكن ان يكون المراد باتساق
النظام عدم الانقطاع ونفي بالزيادة على الغير المتناهية لعدم الانقطاع
الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين
من مبدا واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على الغير المتناهي
في جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة من الحوادث الغير المتناهية المبتدائين
من مبدائين مختلفين احدهما عن يوم الاخر عن يوم آخر قبل ذلك

اليوم

اليوم او بعده والدليل على هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة
في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرناه ان الزيادة بدونه
غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا
لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص ترك ذكره لظهوره في الحركة واعترض
على هذه الحجة بانا لا نم ان تناهي تحريكات كل جزء من اجزاء القوة يستلزم
تناهي التحريكات الصادرة عن كلها من حيث هو كل لجواز ان يقوى كل
القوة من حيث هو كل على اكثر من مجموع ما يقوى عليه الاجزاء واجيب عنه
بجواب محصله ان نسبة اثار اجزاء القوة الى اثار كلها كنسبة اجزاء القوة
الى كلها ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة محال الاجزاء الى محل الكل اعني نسبة
اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة اثار اجزاء القوة الى اثار كلها كنسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم
الى الجسم نسبة متناه الى متناه فلو كانت نسبة اثار اجزاء القوة الى اثار كلها نسبة متناه الى غير متناه فثبت ان اثاركل

Copyright © King Saud University